جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

تخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

من إعداد الطالبة: عائشي حفيظة

العنوان:

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية

دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية (BDL) لولاية غرداية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2014/05/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: علماوي أحمد	**رئيسا**
الدكتور: بوخاري عبد الحميد	**مشرفا**
الأستاذ: تيماوي عبد المجيد	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الاهـــداء

أولا و قبل كل شيء أتوجه بالحمد و الشكر لله رب العالمين على النعمة و العطاء و العافية التي أنعمها علينا. و نصلي و نسلم على من بلغ الرسالة و أدى الأمانة نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء و المرسلين. اللهم صلي عليه وسلم تسليما.

إلى من أضاءت لي دربي المظلم

إلى من كان حبها زادي وعمادي

إلى من كنت أحتمي بدعائها الخالص وحنانها

إلى أمي حبيبة عمري

إلى من زرع في قلبي روح التحدي والاجتهاد وسقاني

بالرعاية والاهتمام وأنار دربي ومنحني الحب

إلى أبي رحمة الله عليه

أسأل الله أن يحفظ أمي ويديم لها الصحة والعافية

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

أخواتي وإخوتي كل باسمه والى جميع أولادهم

إلى كل العائلة الكبيرة حفظها الله وخاصة الكتاكيت الصغار

إلى كل رفيقات دربي وصديقاتي كل باسمها

إلى كل الطاقم الإداري للإقامة الجامعية 1000سرير إناث

وعلى رأسهم المدير: المقبض نور الدين

إلى كل أسرة الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين

إلى كل الزملاء و الزميلات

إلى كل هؤلاء الأعزاء أهدي ثمرة جهدي

حفيظة

شكر وتقدير

قال الله تعالى ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون﴾ صدق الله العظيم سبحان الله و بحمده، له الثناء الحسن و القول الجميل و لا اله إلا الله وحده لا شريك له نحمد الله الذي وفقنا في مسارنا الدراسي و في إعداد مذكرة التخرج ووهبنا طريق العلم و النجاح و الفلاح

نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا و ساندنا في هذا البحث و في مقدمته الأستاذ المشرف الفاضل (بوخاري عبد الحميد) الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير و له مني فائق الاحترام و التقدير.

والى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا الأساتذة و المعلمين من الطور الابتدائي إلى نهاية التعليم الجامعي و أخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير على ما يقدمونه من جهد في سبيل العلم و المعرفة و إلى كل القائمين بالمكاتب الجامعية على صبرهم و سعة صدورهم .

والى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب.

الملخص بالعربية:

تناولنا في هذه الدراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنوك العمومية، (دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية ولاية غرداية) حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق ومكانة التدقيق الداخلي في البنك و كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي لهذا الأخير وعلاقته بالتدقيق الداخلي.

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في البنك و عددهم حوالي 100 عامل، وقد تم أخد عينة عشوائية تضم 33 عامل ،وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، كما استخدمت الإستبانة لجمع البيانات وقد كان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (29) استبيان، حيث استخدم التحليل الإحصائي عدة أساليب منها (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.....الخ)، وتم اختبار الفرضيات و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود وظيفة التدقيق الداخلي ووجود أيضا علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة التدقيق الداخلي و الأداء المالي.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات و التي من شأنها إفادة البنك بها فيما يتعلق بالأداء المالي و التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: تدقيق ،أداء مالي ،تقييم الأداء، بنوك عمومية، بنك التنمية المحلية.

English Abstract:

In thisstudy, weaddressed the role of internal audit in improving the performance of public banks, (An Empirical Study of Local Development Bank of the mandate of Ghardaïa),This study aimed to investigate the extent of the application and the status of internal audit in the bank and how the process of evaluating the financial performance of the latter and itsrelationship to internal audit.

The study population consisted of all employees in the bank and theirnumberwillbe about 100 workers, has been takenit a randomsample of 33 workers, it has been relying on the descriptive approach, Questionnaire itwasalsoused to collect data was the number of valid questionnaires for analysis (29) Questionnaire, Whereusedseveralmethods, includingstatisticalanalysis (arithmeticmean, standard deviation ..... etc.) Hypotheseswereretested and studyreachedseveral conclusions, the most important of the existence of the internal audit function and also the presence of a statisticallysignificantrelationshipbetween the variables of the study.

In the latter studyitfound a number of suggestions and thatwillbenefit the Bank in respect of financial performance and internal audit.

Key words:Auditing, financial performance, performance evaluation, public banks, local developmentbank.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**IV**
شكر وتقدير	**V**
الملخص	**VI**
قائمة المحتويات	**VIII**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة الملاحق	**XI**
المقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والأداء المالي	**17**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي	**19**
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	**19**
المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي	**26**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	**31**
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	**31**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية	**34**
المطلب الثالث: مناقشة وتقييم الدراسات السابقة	**34**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	**36**
المبحث الأول: تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**38**
المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة	**38**
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**43**
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان	**46**
الخاتمة	**57**
المراجع	**61**
الملاحق	**64**

قائـــمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور طبيعة التدقيق الداخلي	20
2	معايير التدقيق الداخلي في البنوك	26
3	العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية	43
4	مقياس ليكارت الثلاثي	45
5	مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	46
6	أفراد العينة حسب الجنس	46
7	التكرار و النسبة المئوية لأفراد العينة حسب الفئة العمرية	47
8	توزيع التكرارات والنسبة المئوية حسب المؤهل العلمي	48
9	توزيع التكرارات والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية	49
10	نتائج اختبار ثبات وصدق الإستبانة	50
11	مكانة ومدى تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي ودورها الفعال في البنوك العمومية	50
12	دور ومكانة الأداء المالي في البنوك العمومية	52
13	مدى مساهمة وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنوك	53

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك	22
2	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	41
3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	46
4	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	47
5	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	48
6	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	49

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	64
07-02	مخرجات المعالجة الإحصائية	77-68

المقـــدمة

توطئة:

لقد كان للتحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات المالية والبنوك العمومية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا خاصة بعد النكبة المالية لسنة 1929م وتغير نظرة المتعاملين مع الأسواق المالية والبنوك الممثلة بها ومحاولة هذه الأخيرة إعطاء المزيد من الضمانات لمتعامليها.

في ظل هذه الظروف تبدو الحاجة الماسة إلى المعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية التي تفي باحتياجات مختلف الأطراف التي لها مصالح في المؤسسة سواء كانت داخلية (الإدارة، نقابة العمال)

أو خارجية(مساهمين، إدارة الضرائب، بنوك وغيرها).

إذ نستطيع القول أن البنوك العمومية تجمع مصالح مشتركة أحيانا ، حيث أن البنك مدعو لإعطاء حسابات ومدعو أيضا لإعطاء المعلومات التي تجيب على كل التساؤلات والانشغالات حسب طابعها. هذه المعلومات المتحصل عليها يمكن أن تكون غير صالحة لشيء أو مشكوك في صحتها ، لذا فإن البنوك ملزمة بإقامة مصلحة تكون وظيفتها الأساسية هي إمداد الإدارة بتقسيم عام حول درجة الثقة للمعلومات الصادرة عن البنوك، ولذا وبشكل أساسي فإن التدقيق ككل عبارة عن ترجمة لاختبار حاسم و خطر يمكّننا من التحقق من تلك المعلومات الصادرة عن هذه البنوك.

كما تعتبر التقارير المعدة عن العمليات المالية، مدخلات لإدارة البنوك تعمل على تحليلها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية تستخدم في تقييم الأداء المالي والوقوف على مختلف الاختلالات وصولا إلى هدف تحسينها، ومن هذا المنطلق يمكن معالجة الموضوع بطرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

حتى يتم الإلمام بالموضوع ومن خلال ما تم تقديمه نصغ الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن تساهم عملية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي البنوك العمومية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية سيتم طرح الأسئلة الفرعية حتى يتم فهم الموضوع أكثر:

1. ماهية التدقيق الداخلي، وما هي أهدافه وفيما تتمثل معاييره في البنوك العمومية؟
2. ما هو الأداء المالي، وما هي معاييره ومجالات تقييمه في البنوك العمومية؟
3. ما هي العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي في البنوك العمومية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة نحاول الانطلاق من الفرضيات التالية:

1.يلعب التدقيق الداخلي المطبق في البنك دور ومكانة ذو أهمية من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة.

2يعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية من أهم أساسيات إدارتها.

3. يساعد التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك العمومية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع الى الاعتبارات الآتية:

الاعتبارات الموضوعية:

– الدور الفعال والهام الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي في كشف وتحليل الأخطاء التي تقع فيها التقارير المالية في البنوك العمومية.

– يعد تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية مؤشر تقدم إدارتها وزيادة مكانتها السوقية في محيطها الاقتصادي.

الأسباب الذاتية:

– إثراء المكتبة الجامعية والالكترونية بموضوع البحث.

– الميل الشخصي لمهنة التدقيق و الرغبة في احتراف هذه المهنة.

– تنمية القدرات المعرفية في هذا المجال من الدراسة والذي يستعان فيه بالتدقيق كأداة رقابة.

– الاهتمام المستمر بالموضوع من خلال الاطلاع على كتب وبحوث التدقيق.

–الرغبة في معرفة كيفية عمل البنوك الجزائرية و الاطلاع عليها.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية الرئيسية للبحث في كون وظيفة التدقيق الداخلي تساهم بقدر عال في الحد من الاختلالات المالية التي تقع فيها البنوك العمومية، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في مستوى الأداء المالي في هذه البنوك، كما أن تفعيل هذه الوظيفة داخل البنوك يساهم في إبراز نقاط القوة والضعف وإعطاء اقتراحات للمسيرين، وهذا ما أوجب أن كل بنك يريد تحسين أدائه المالي وجب عليه الاستعانة بالتدقيق الداخلي كأداة للرقابة.

أهداف البحث:

- التعرف على فعالية عمل المدقق الداخلي في تحسين أداء البنوك العمومية.
- التعرف على التدقيق الداخلي بشكل عام وما يقدمه من خدمات ،طبيعته ،أهدافه ،أنواعه وكذلك المعايير المتعارف عليها التي يعمل بموجبها.
- التعرف على آليات تفعيل الأداء و العوامل المؤثرة فيها.
- إبراز أهمية تقرير المدقق الداخلي و دوره في ترصيد القرارات الإدارية والمالية في البنوك العمومية.
- محاولة تقييم فعالية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في البنوك العمومية .

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لدراسة الميدانية على عينة من بنك التنمية المحلية لولاية غرداية(BDL)، وفيما يخص الحدود الزمنية تم إجراء البحث في الفترة الممتدة من أواخر شهر جانفي من سنة2015 إلى غاية بداية شهر ماي من نفس الموسم.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

قصد الإجابة على مشكلة البحث ومحاولة الإلمام بموضوعنا اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في ما يخص الإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي في ما يخص بعض المفاهيم التي مست المتغيرين، وأما فيما يخص الدراسة الميدانية تمت الاستعانة بالمنهج

التحليلي فيما يخص الاستبيان الذي تم تحليل بياناته بناء على أجوبة العينة بالبنك محل الدراسة.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية للموضوع ولاختبار صحة الفرضيات المعدة في أقسام الدراسة، قسم هذا البحث إلى فصلين :

الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين ،المبحث الأول مس الجانب النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي في البنوك العمومية، وفيما يخص المبحث الثاني فقد تناول بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوعنا، ثم يلي الفصل الثاني التطبيقي، والذي قسم إلى مبحثين ،الأول تناول الجانب المنهجي للدراسة والأدوات المستخدمة في البحث والثاني يتعلق بالنتائج وتفسيرها.

مرجعية الدراسة:

قد تم الاعتماد في هذه الدراسة ،على الكتب، المذكرات الجامعية، المواقع الالكترونية، الملتقيات الوطنية.

صعوبات البحث:

من أبرز الصعوبات التي واجهناها عند قيامنا بالتربص التطبيقي:

- رفض بعض المؤسسات البنكية داخل الولاية القيام بدراسة حالتها رغم أنها تتوافق مع الموضوع.
- عدم الحصول على ملاحق تدعم البحث من طرف البنك.
-عدم الحصول على ملاحق الكافية لتدعيم البحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للتدقيق الداخلي و الأداء المالي

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي و الأداء المالي
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
- خلاصة الفصل.

تمهيد الفصل:

ظهر التدقيق الداخلي كوظيفة داخل المؤسسات العمومية و الخاصة بعد ظهور و تواجد (التدقيق الخارجي) بزمن طويل، وقد أدت عوامل و أسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجدها ،و شدة الحاجة إلى البيانات و التقارير الصحيحة، التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في إدارة المؤسسات و البنوك العمومية ، لكي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية، ومدى تمشيه مع ما هو مخطط و مرغوب، و سعيا إلى تقييم أداء كافة المستويات المسؤولة، و التشجيع على تحقيق الكفاية و الكفاءة الإدارية في البنوك العمومية.

وقد زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي و الاعتراف به (كمهنة) منذ بداية (الأربعينيات) من القرن العشرين، فقد تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 ويهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة التدقيق الداخلي والطرق و الإرشادات و الوسائل اللازم توافرها في نظام التدقيق الداخلي لإعطاء الأهداف المرجوة و تطويرها.

ولهذا رأينا أن نقسم الفصل الأول إلى مبحثين، الأول يهتم بالإطار النظري للتدقيق الداخلي والأداء المالي في البنوك العمومية والثاني يتعلق بجانب الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي في البنوك العمومية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي.

قسمنا المبحث الأول إلى مطلبين، المطلب الأول يتناول المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي في البنوك العمومية والمطلب الثاني يتناول بعض المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي في البنوك العمومية.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

نتطرق في هذا المطلب إلى الإطار النظري للتدقيق الداخلي في البنوك العمومية وذلك من خلال مفهومه و التنظيم الإداري له وتوضيح الأهداف و الأهمية التي تحضا بها هذه الوظيفة داخل البنك، ومن ثم وظائفه وأنواعه.

الفرع الأول: التدقيق الداخلي مفهومه و التنظيم الإداري له.

التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة يهدف إلى فحص و تقييم و تحقيق النواحي المحاسبية و المالية وغيرها من النوحي التشغيلية، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارات المؤسسة.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوسائل و الطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، كما يعرف بأنه نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة، يهدف إلى فحص و تقييم وتحقيق النواحي المحاسبية

و المالية و غيرها من النواحي التشغيلية، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارات المؤسسة، لتقديم ضمان

و اطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات، وتنفيذ السياسات الموضوعية و قياس الأداء، وتقييم فاعلية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية و كفاية تصميمها لتحقيق أهدافها.[1]

ويعرف التدقيق الداخلي على انه إحدى حلقات الرقابة الداخلية يعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمرة.

ويعرف أيضا على أنه تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر في بعض الأحيان و يقوم به فئة من الموظفين لحماية الأصول و خدمة الإدارة العليا و العمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي و طرق المراقبات الأخرى.

وقد قام معهد المدققين الداخليين الأمريكيAuditors American Institute of Intemal بتعريف التدقيق الداخلي

و تحديد أهدافه على النحو التالي: "التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييمية مستقلة تؤسس داخل المشروع لفحص

[1] حسام إبراهيم حسن، **تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البداية، بدون بلد نشر،2010 م،ص156

و تقييم نشاطاته كخدمة للمشروع. وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة موظفي المشروع على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية. ومن اجل هذه الغاية يزودهم التدقيق بالتحليلات و التقييمات و التوصيات و المشورة و المعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها".[1]

ومن خلال هذا نقوم بوضع الجدول الذي يوضح تطور طبيعة التدقيق الداخلي بين التقليدي و الحديث.

الجدول رقم 1: تطور طبيعة التدقيق الداخلي.

	أوجه المقارنة	تقليديا 1993	حديثا 2003
1	الخدمات	الفحص والتقييم	التأكد الموضوعي والخدمات الاستشارية
2	الأنشطة	الحماية، الدقة، الكفاءة والالتزام	تعظيم قيمة المؤسسة ودعم حوكمة المؤسسات
3	الأهداف	منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب	إدارة المخاطر المالية والتشغيلية
4	الوسائل	اختبارات الالتزام والتحقق	الفحص التحليلي
5	التبعية	الإدارة التنفيذية	لجنة المراجعة
6	التوصيات	الإدارة التنفيذية	المساهمين في مجلس الإدارة الإشرافي
7	الحياد	التبعية الإدارية	الاستقلال

المصدر: دروسي مسعود وضيف الله محمد العادي، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات **ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07/ماي/2012،ص6.

ثانيا: تعريف التدقيق الداخلي في البنوك العمومية.

التدقيق الداخلي أداة من أدوات الإدارة للتأكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات الإدارية الموضوعية.

والتدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية. "ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشؤه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية ، و في التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات المشروع وفي التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات و الخطط و الإجراءات الإدارية المرسومة لهم ،و في قياس

[1]Jack C .Robertson & Frederick G. Davis ، Auditing، 4th Edition، plano، Texas : Business Publications، Inc .1985،P151

صلاحية تلك الخطط و السياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها اقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها و ذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية القصوى"[1]

ويقوم بالتدقيق الداخلي موظفون من داخل البنك مرتبطون بالسياسات العامة للإدارة ،ومن أهم واجباتهم بيان مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، و التحقق من صحة التقارير و البيانات المحاسبية و مطابقتها للسياسات والنظم الموضوعية، ومدى تقيد الموظفين بتطبيق التعليمات التي تضعها الإدارة، وكفاية الأداء في الأقسام و الإدارات المختلفة بالبنك ويقدم هؤلاء المدققين تقاريرهم إلى الإدارة المسؤولة التي يجب أن لا تقل عن مستوى المدير العام لمراعاة تحرر المدقق الداخلي من كل قسم أو إدارة قد تؤثر على عمله حفاظا على استقلاله.[2]

ثالثا: التنظيم الإداري لدائرة التدقيق الداخلي في البنوك العمومية.

نقصد بالتنظيم الإداري و الفني لدائرة التدقيق الداخلي رسم الهيكل التنظيمي لتلك الدائرة، وتحديد عدد جهازها، وتعريف مهام و مسؤولية كل من يعمل فيها، وبيان وسائل العمل التي ينبغي ان يسيروا عليها للقيام بالمهام الموكلة إليهم على الوجه الأكمل. وعلى العموم فإن الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك يمكـــــن أن يتضمن ما يلي:

1خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان،2004،ص246.

2 خالد أمين عبد الله ،**التدقيق و الرقابة في البنوك** ،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ،عمان،2012 ،ص 145-146.

الشكل رقم 1:الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك

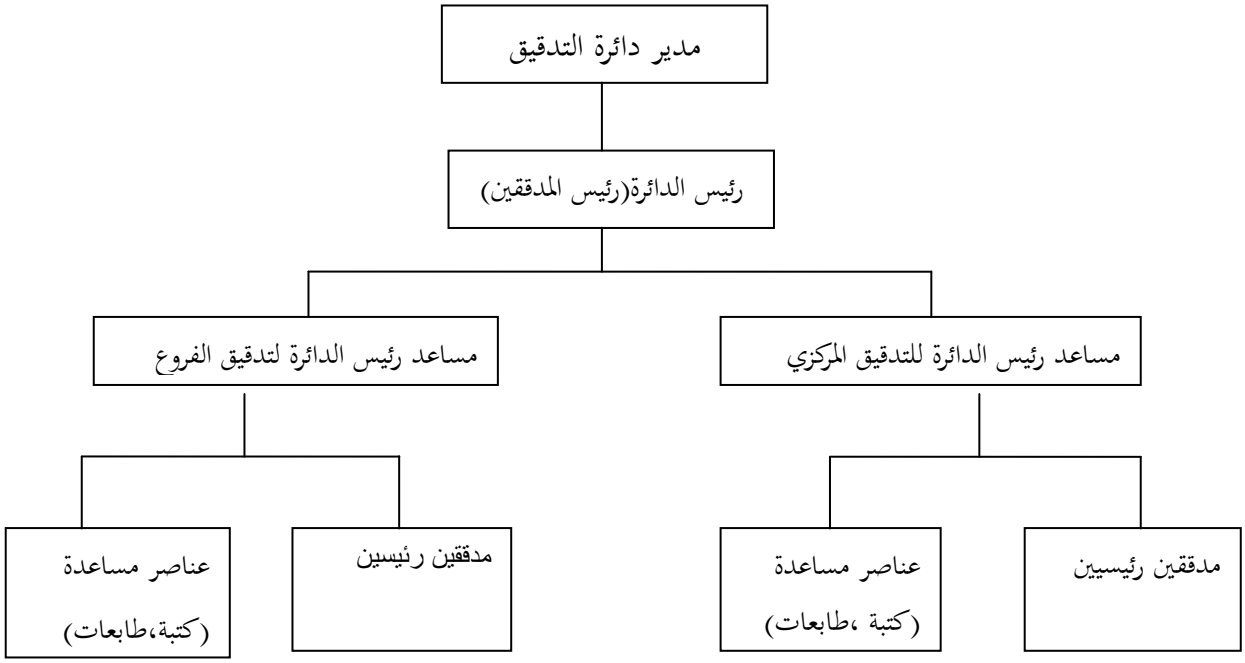

المصدر: خالد أمين عبد الله ، **التدقيق والرقابة في البنوك**،مرجع سبق ذكره ،ص154

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي.

من خلال ما تم تعريفه للتدقيق الداخلي فيما سبق يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي في تحقيق الأنشطة التالية:

1.فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة.

2.التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على مختلف الأعمال البنكية.

3.تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول.

4.التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.[1]

5.تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

6.الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية و الإحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجحة.

7.التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة و كافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة ،وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها قبض للنقود و العمليات التي يتخللها صرف للنقود، وقيام

[1] وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2010 ،ص12

التدقيق الداخلي بهذه المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش و التزوير و التلاعب و اكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر و السجلات وكذلك المعلومات و البيانات.

الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي.

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دورا هاما في المؤسسات المالية والمصرفية وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والانحرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة تعتبر كصمام الأمان في الإدارة ويمكن وضعها بعيون وأذان الإدارة.كما تلعب دورا هاما في التمويل قصير الأجل للمشروعات لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها لهذا فإنها تعتمد القوائم المالية تقرير المدقق لدراسة و تحليل القوائم الماليةقبل المشروع في نهج الائتمان المصرفي (القروض) وتعتمد كأساس للتوسع فيه أو الإحجام عنه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح الائتمان المصرفي .ومن العوامل التي ساهمت في تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي:[1]

1.تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين.

2.ظهور شركات المساهمة وحاجتها إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.

3.الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

4.حاجة الإدارة إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي منشأها لتأمين على الأموال وحمايتها.

الفرع الرابع :عناصر التدقيق الداخلي في البنوك العمومية

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاثة عناصر

أولا :تقدير المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية .

المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العامل لاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ،قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي ،وقوانين سوق المال.

[1] رأفت سلامة محمود ،**علم تدقيق الحسابات العلمي** ،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ، 2011،ص23.

أما **بالنسبة للمحددات الداخلية** فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة[1].

ثانيا :إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

إجراءات التدقيق الداخلي هي مجموعة الوسائل التي يلجأ إليها المدقق الداخلي للحصول على معلومات صادقة و أكيدة تولد لديه قناعة شخصية ورأيا واضحا حول المهمة التي كلف بها.

ويقوم مدير التدقيق أو من ينوب عنه بإصدار أمر مهمة أو تكليف يسلمه إلى رئيس مجموعة المدققين يتضمن أمر المهمة، والفترة المخصصة لتنفيذها و العناصر المكونة.

كما أن التدقيق الداخليّن أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية(تحديد أو تخفيض المخاطر)إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي، لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم[2].

ويمكن تلخيص إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كمايلي:

*تحديد واضح لأهداف الرقابة.

*استعمال دليلا لإجراءات .

*الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات.

*توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين .

*توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

ثالثا :برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر يتمثل دورا لمدقق الداخلي في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

*جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية.

---

[1] مرابطي نوال ،**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماستر** ،جامعة ورقلة،2013 ،ص11

[2] خالد امين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره،ص157

*إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام .

*دراسة جميع الحوادث المالية التي مربها البنك (أسبابها وعواقبها) مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية وهي:

- درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة في الميزانيات.
- معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية· .
- تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة يختص بها القطاع .
- طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها[1].

الفرع الخامس: معايير التدقيق الداخلي في البنوك العمومية.

أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية معايير التدقيق الداخلي في عام1978م وتضمنت مقدمة تلك المعايير قائمة بمسؤوليات المدقق الداخلي بالإضافة إلى التعريف بمهنة التدقيق الداخلي والتعريف بأهمية هذه المعايير، وتم تقسيم هذه المعايير إلى خمسة أقسام رئيسية تغطي الجوانب المختلفة للتدقيق الداخلي حيث ترتبط المهنة في أي نشاط بوضعه ومصداقيته ،ولقد تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لمهنة التدقيق الداخلي بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وذلك يرجع أساسًا إلى الجهود التي يبذلها ممارسو المهنة ومعهد المدققين الداخليين للحفاظ على معايير عالية المستوى للمهنة والتأكيد على وضع المدققين الداخليين كوظيفة إدارية رئيسية تساهم بدرجة كبيرة في إنجاح عمليات المؤسسات العمومية وتحقيق أهدافها.ولقد تحمل معهد المدققين في الولايات المتحدة عبء زيادة مستوى الممارسة العامة لمهنة التدقيق الداخلي.وفي نفس الوقت، فان المؤسسات المختلفة تتطلب مستوى عالي من المهنة من أقسام التدقيق الداخلي التابعة لها، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون ممارسو المهنة في تلك الأقسام يتمتعون بمعايير شخصية عالية للسلوك والأداء حتى يتمكنوا من مقابلة ما هو متوقع من المهنة ككل ومن المؤسسات التي يعملون فيها.[2]

[1] مرابطي نوال ،نفس المذكرة ،ص 12

[2] احمد محمد مخلوفي، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.2007/2006

وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير:

جدول رقم :2معايير التدقيق الداخلي في البنوك

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض و السلطة و المسؤولية	2000	أنشطة التدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة و العناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان و برامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

المصدر :جمعة احمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005 ،ص96

المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي و تقييمه

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي لابد أن نشير لمفهوم الأداء المالي، حيث يعبر هذا الأخير عن " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء .

كما يعرف أيضا على أنه قدرة المؤسسة أو البنك على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة[1].

ويعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة كما يعتبر الأداء المالي أيضا على أنه وصف لوضع المؤسسة أو البنك وتحديد الاتجاهات التي استخدمت للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأصول، الخصوم، ويذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمؤسسة.[2]

وعليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها(موارد مادية

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ،**التسيير المالي، الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ،ص60

[2] دادن عبد الغني، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة ، 2005 ،ص304

ومعنوية) من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة، كما يمكن الأداء المالي من الكشف عن مواقع القوة والضعف فيها.

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه:

عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين يدل تقييم الأداء المالي للمؤسسة على تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة، وحسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء المالي يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، بأعلى درجة من الكفاءة من خلال الإطلاع على عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نستنتج أن " تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية، وتحديد الاتجاهات التي ستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة، بالاستعانة بالقوائم المالية.[1]

كما يعرف تقييم الأداء المالي للبنوك العمومية والتي أصبحت تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف قد يظهر في كثير من الحالات تناقضها أو عدم تناسقها على الأقل للوهلة الأولى. أضف إلى ذلك أن القوائم المالية و المحاسبية تتضمن بيانات تاريخية فعلية و من تم التنبؤ بالمستقبل اعتمادا على المعدلات الخاصة بهذه البيانات وذلك أن البيانات الفعلية وما تحتوي عليه من كثير من المسموحات و المعالجات التقديرية قد لا تتناسب مع ما يمكن أن يحدث في المستقبل .

وهكذا فإنه في ضوء الحقيقة القائلة بأن البنوك تنشأ في بيئة ديناميكية متغيرة، وبأن النظام المحاسبي يجب أن يخدم الهدفين الرئيسيين من إقامته وهما: تسجيل البيانات ،واتخاذ القرارات ،فإن المحاسبة أصبحت في حاجة إلى أدوات الحل أو على الأقل المساهمة في حل ما ينشأ من تعارض وتضاد بين الأنشطة المختلفة و مجالات اتخاذ القرارات كما سبق مناقشته.

وعليه فإن التحليل المالي و إمكانية استخدامه في التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه البناء المالي للبنك في المستقبل، قد يكون مفيدا في حالات التأكد حيث تتوافر معلومات شبه كاملة عن كل الحقائق و المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في وضع معين.[2]

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة...لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر،2003 ص3

[2] عبد الرحمن محمود عليان، **دراسات محاسبية في البنوك التجارية**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس،1980 ص 150

الفرع الثاني: الخطوات الأساسية والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء

1-خطوات عملية تقييم الأداء:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها:**

يجب أن تبلغ السياسة لجميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والهدف الذي تستخدم من أجله.

✓ **اختيار الطرق التي تتبع في التقييم** : يتوقف اختيار الطريقة على الشخص الذي سيتولى إعداد التقرير، والأفراد الذين توضع التقرير عن أدائهم.

✓ **تدريب المقيمين** : حتى يكون هناك نجاح في إعداد التقارير لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك لتقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وعيوبها.

✓ **تحليل السياسة والنتائج** : لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأي مجموعة من الأفراد في ظروف محددة.

2-المجالات العامة لعملية تقييم الأداء:

يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ **مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها** : بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة أو البنك يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه للأهداف وفقا للمواعيد المحددة ،أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة، ولابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي إخلال في الوقت المناسب.

✓ **تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها** : ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذلك اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.

✓ **الرقابة على كافة الأفراد** : ويعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، والرقابة على كافة الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.[1]

[1] مجيد الكيرفي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ،ص43

الفرع الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1. أهمية تقييم الأداء المالي:

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث على أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة وفي الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية في بناء المؤشرات.

كما تكمن أهمية تقويم الأداء المالي في الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية للبنوك العمومية، حيث أن الأولى تعني قدرة البنك على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية

أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة البنك على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا، من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة[1]، ويعرف البعض الآخر بمدى تحقيق البنك لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة البنك على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

2: أهداف تقييم الأداء المالي:

من الممكن إعطاء جانبين لأهداف الأداء المالي ، الجانب الوظيفي والجانب العملي ، فمن منطلق هذا الأخير تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية بالغة[2].

حيث أنها تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للبنك وتقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها، كما تساعد على مدى تحقيق البنك لأهدافه المنشودة في مساعدة متخذي القرار في إشرافهم وتوجههم في سير جميع العمليات داخل البنك، لأن عملية تقييم الأداء المالي هي جزء من عملية الرقابة الداخلية للبنك.

والهدف الأساسي من تقييم الأداء المالي في البنك هو

-توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها و جوانب الضعف ومعالجتها.

-إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

-معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

الفرع الرابع: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء البنكي

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء لمؤسسات الأعمال أو البنوك العمومية ،فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم .

[1] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 04\2006 ص 41.

[2] عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، **رسالة ماجستير في العلوم التجارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص30.

فالتحليل المالي يتكون من مجموعة من المفاهيم، الطرق و الوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للبنك و الأخطار التي تواجهه.

ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية لبنك عمومي نجد التحليل الرأسي و الأفقي:

1.التحليل الرأسي:

يقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محدودة أو في تاريخ إعداد القائمة، بهدف تحليل الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة ،وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2.التحليل الأفقي:

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكوين الأساس، وهذا يعرض تحليل الاتجاهات و التطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، وتحديد أوجه القوة و الضعف فيها، وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط و السياسات، واتخاذ القرارات الإدارية و المالية المناسبة.[1]

الفرع الخامس: العلاقة بين التدقيق الداخلي و الأداء المالي

يمكن أن يكون للتدقيق الداخلي دور فعال لو أمكن، وقد وجه بذلك معهد المدققين الداخليين الأمريكي منذ إصدار أول قائمة لمسؤوليات التدقيق الداخلي في عام1947م، بضرورة أن يكون نطاق أعمال التدقيق الداخلي (غير مقيد) بمعنى أن يكون قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة لديه السلطة التي يحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل، فبالرجوع بالإطار القانوني لخلية التدقيق الداخلي نجد أن المادة 40 من القانون 01/88 تنص على أنه[2] "يتعين على الشركات الاقتصادية تنظيم وتدعيم الهياكل الخاصة بالرقابة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، ومع تطور المؤسسات الاقتصادية أصبح من الضروري تطوير وظيفة التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملها، فقد أصبحت تستخدم كأداة لتقييم مدى فعالية أساليب الرقابة وتزويد الإدارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب، وهذا ما يحسن من مستوى الأداء المالي للمؤسسة لأن من أنواع التدقيق الداخلي نجد تدقيق الأداء والذي يتضمن فحص ما إذا كانت المؤسسة تستعمل الموارد المتاحة لديها بطريقة أكثر فعالية وكفاءة اقتصادية تمكنها من تحقيق المستوى المطلوب للأداء، ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وأن العمليات أو البرامج يجرى تنفيذها وفقا للأهداف والخطط المسطرة في برامج التدقيق، وتقييم الأداء يعتبر جزءا أساسيا ومكملا للرقابة الداخلية كما أن من بين أهم أهداف التدقيق الداخلي نجد التأكد من صحة

[1] بوعبدلي أحلام ، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيت العائد و المخاطر ،**ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع و تحديات**. جامعة الاغواط .ص 108

[2] لخضر لوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، **رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 61.

ودقة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستعمال وهذا بدوره ما يزيد من تحسين الأداء بالمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

سنحاول في هذا المبحث إبراز أهم الدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوعنا أو أحد جوانبه ، والتي تناولت التدقيق الداخلي وعلاقته بالأداء المالي للمؤسسات العمومية عامة والبنوك العمومية خاصة، حيث تضم هذه الدراسات دراسات عربية وأخرى أجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

دراسة1: يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

لقد تمت الدراسة الميدانية للموضوع بحالة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، إذ عولجت هذه الدراسة تحت إشكالية، هل أن وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالدور المنوط بها في ضبط الأداء المالي والإداري للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ كما كان الهدف الأساسي الذي تمحورت خلاله الدراسة ممثل في التعرف على الأهمية التي يحضا بها التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة و الإفصاح وتقييم أداء الإدارة، ودور ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في شركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة ودعم نظم إدارة المخاطر وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك التعرف على درجة الاستقلالية الممنوحة للتدقيق الداخلي وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في فلسطين،

وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء كما أنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة.

دراسة2:شدري معمر سعاد. دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد بوقره بومرداس.2009/2008

إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور و فعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة؟

هدفت هده الدراسة إلى انه حتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها فهي أصبحت تولي أهمية خاصة بالمراجعة ،حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة تساعد على معرفة الأخطاء والغش ومراقبتهما ،ولتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها وكذا مواجهة محيطها الاقتصادي المليء بالمتغيرات خاصة وأننا في عصر العولمة والتغيرات العالمية السريعة، أصبحت هناك ضرورة ماسة لوضع نظام للرقابة الداخلية فعال كفيل بحماية موجوداتها من مختلف أعمال الغش والتلاعبات وسلامة العمليات والوثائق المالية.فقيام المراجع الداخلي المالي بفحص مختلف البيانات المالية للمؤسسة وضمان دقته الابد أن يكون في ظل وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، كما أن تقييم الأداء المالي يسمح بوضع المكانة التي وصلت إليها المؤسسة، والذي يقوم على فحص ومراجعة القوائم المالية وكذا على تحليل لبعض النسب المالية التي تبين المركز المالي للمؤسسة.

دراسة3: يوسف سعادة ،**دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

وكان ذلك تحت إشكالية، إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، والمتمثلة في محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع المراجعة الداخلية من هذا الإطار وإبراز أهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، كما توصل إلى نتيجة بأن للمراجعة الداخلية في المؤسسة دور فعال وذلك لتعقد العلاقات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة مما يساعد على توفير مختلف البيانات وتقييم الإجابات واقتراح بعض الحلول، كما اعتبر بأن نجاح المؤسسة الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين الأداء عبر كافة المستويات، كما خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان أهمها اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والحرص على الاستفادة من خدمات المراجع الخارجي، وكذا تحديث نظام الرقابة الداخلية وجعله أكثر فاعلية، والاهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر لرفع كفاءة العاملين في مختلف مستويات التنظيم.

دراسة 4:أحمد محمد مخلوف، "**المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية وفقا للمتطلبات التي تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

وذلك تحت إشكالية، **ما مدى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية؟** ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف على أهداف التدقيق الداخلي، وإجراءاته ومجال عمله في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال التعرف عل المراجعة بشكل عام وما تقدمه من خدمات وطبيعتها وأهدافها وأنواعها وكذلك المعايير

المتعارف عليها التي تعمل بموجبها، وتقييم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية من خلال الوقوف على تطبيق الإجراءات والأهداف المرجوة، ولقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين عدد العاملين في التدقيق الداخلي، وبأن البنوك الأردنية تقوم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف، وبأن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية التجارية في تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، كما توصل أيضا إلى مجموعة من التوصيات بتطبيق وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات للدراسات المستقبلية.

دراسة5: دراسة شعباني لطفي،" **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة** "،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، 2004.

وكان ذلك بمعالجة الإشكالية، فيما تكمن فعالية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي؟

ولقد هدفت دراسته إلى محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها، و إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة، في محاولة معرفة ما إذا تم استغلاله من طرف المديرية العامة للمؤسسة، وبعدها توصلت الدراسة إلى بعض النتائج تتمثل في أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي تقع من طرف الإدارة، من أجل العمل على ضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية، كما يبين أن الهدف الأساسي للرقابة الداخلية يتمثل في ضمان صحة البيانات التي ستأخذ كأساس للحكم على مدى صحة الأداء من جهة وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية، وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى، هذا وقد خلصت دراسته إلى أن التطبيق الحسن لتقسيم العمل والمهام من الشروط الواجبة للوصول إلى نظام الرقابة الداخلية

ذو فعالية وكفاءة، وضرورة إعداد ووضع كتيب لوصف المهام والمسؤوليات تحت طلب كل عون وموظف لتفادي خلط في المسؤوليات، وإعطاء بعض التوصيات للمؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة 1:

Douglas F، Prawitt، Managing the Internal Audit Function، The Institute of Internal Auditors، Research Foundation، 2003

هدفت هذه الدراسة لتوضيح الجوانب المتعلقة بوظيفة المراجعة الداخلية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أنه على المراجعين الداخلين أن يسعوا جاهدين لضمان جودة تفعيل هذه الوظيفة كما يمكن ضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية بأن يساعد برنامج وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، كما يجب أن تعمل برامج الجودة على مساعدة هذه الوظيفة بالالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

المطلب الثالث: مناقشة وتقييم الدراسات السابقة

خلصت هذه الدراسات إلى وجوب اعتماد التدقيق الداخلي وتفعيله في المؤسسات والبنوك العمومية الجزائرية ومحاولة فتح مكاتب تابعة للتدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية فيها ومحاولة ربطها بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والبنوك لمساهمته في تحسين هذا الأخير ،حيث واتفقت جميعها على أهمية التدقيق الداخلي وضرورة مواكبة التطورات الحديثة التي طرأت على وظيفة التدقيق بصفة عامة و التدقيق الداخلي بصفة خاصة ومحاولة تطبيقها على الواقع، كما تم التعرض لأهم الخصائص الرئيسية والمميزات التي تقدمها هذه الوظيفة للمؤسسات الاقتصادية و البنوك العمومية، ومع تأكيدهم أيضا على ضرورة تدريب المدققين الداخليين في المؤسسة مع إعداد دورات تدريبية تمس هذه الفئة من الموظفين، أما فيما يخص أوجه الشبه بين الدراسات سابقة الذكر وبحثنا فهو من محاولة تفعيل المتغير التابع والممثل في بحثنا بالأداء المالي وذلك بالاعتماد على المعلومات والقوائم المالية المستخرجة، وبأن الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية يتمثل في ضمان صحة البيانات التي تؤخذ كأساس للحكم على مدى صحة الأداء المالي وذلك من خلال النتائج المستخرجة من هذه القوائم.

وفيما يخص أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وبحثنا فتكمن في أن الدراسات الميدانية بنيت أغلبها على القوائم المالية والمحاسبية المستخرجة من الميزانية والنسب المالية ومؤشرات التوازن لهذه المؤسسات والبنوك ثم يتم تبويبها، لكن فيما يخص دراستنا فقد تم تقييم الأداء المالي ومعرفة دور وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنوك العمومية، فقد بني على أساس الاستبيان الذي تم جمعه من العينة العاملة بالبنك محل الدراسة ثم تم تبويبه بناء على تحليل هذا الاستبيان

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل من مفاهيم للتدقيق الداخلي و الأداء المالي ،حيث أننا في المبحث الأول قدمنا بعض المفاهيم للتدقيق الداخلي عامة مع الاخد بعين الاعتبار التدقيق الداخلي في البنوك العمومية.

وأيضا قدمنا مفاهيم حول الأداء المالي من الجانب العام مع التركيز أيضا على الأداء في البنوك العمومية

وفي الأخير تم توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي و الأداء المالي التي خلصت إلىأن التدقيق الداخلي يلعب دورا أساسيا في السير الحسن للبنوك العمومية مع السعي وراء تحقيق كفاءة في الأداء المالي لهذه البنوك.

أما في المبحث الثاني فقد تناولنا بعض الدراسات السابقة التي كانت متشابهة نوعا ما مع موضوع دراستنا ،حيث أنها كلها توصلت إلىأن التدقيق الداخلي له أثر فعال على تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية و البنوك العمومية و ذلك من خلال مكافحة كل مظاهر الفساد الإداري و التأكد من سلامة و دقة البيانات

و المعلومات المحاسبية و الإدارية ومحاولة رفع مستوى الأداء المالي و كذلك إعطاء الحلول و الاقتراحات

و التوصيات اللازمة.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

- المبحث الثالث: تقديم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
- المبحث الثاني: مناقشة و تحليل النتائج
- خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد إتمام الدراسة النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي للبنوك العمومية و التي تطرقنا فيها إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي و الأداء المالي في الفصل الأول مع تبيان دورهما في البنك العمومي.

من هذا المنطلق سنحاول إسقاط ما تناولناه في الفصل الأول على ارض الواقع وذلك بالدراسة الميدانية على بنك التنمية المحلية لولاية غرداية ،حيث تم اختيار هذا البنك لمحاولة التعرف علـــى وظيفة التدقيق الداخلـــي ودورهـــا في تحسين الأداء المالي في نفس البنك.

كما سنعتمد في دراستنا الميدانية على الاستبيان المجمع من عينة الدراسة في البنك، ثم تحليله متحصلين على النتائج وسيتم تبويبها باستعمال برنامج SPSS.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: تقديم الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل و مناقشة نتائج الاستبيان المحصل عليها.

المبحث الأول: تقديم الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

تحتوي الدراسة على جانبين الجانب النظري و الجانب التطبيقي، حيث تم تخصيص هذا البحث لتقديم الطريقة المتبعة في دراستنا الميدانية من خلال تحديد الأدوات المستعملة,وكذا إطار الدراسة و وصف مجتمع الدراسة ثم تقديم نبذة تاريخية عن البنوك العمومية محل الدراسة

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة

الفرع الأول : نشأة و تعريف بنك التنمية المحلية :

أولا: نشأة بنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 10شعبان 1405 الموافق ل30 أفريل 1985 و يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي . أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي . وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات ، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري (500.000.000دج)ويكون المقر المركزي للبنك في سطاوالي (ولاية تيبازة) ويمكن نقله إلى أي مكان من التراب الوطني بمرسوم .

ويفتتح فروعه ووكالاته أو مكاتبه و شبابيكه في إطار تنظيم لا مركزي طبقا للأهداف المرسومة له في مجال القرض والتنمية و لسياسة الحكومة ، باشر عمله في جويلية 1985.

كما تعتبر المديرية الجهوية للاستغلال لولاية غرداية من أهم المديريات الجهوية حيث أن عدد الموظفين فيها لا يتجاوز المائة موظف، باشرت عملها في حوالي سنة 1989 موقعها الجغرافي شارع طالبي احمد غرداية ولديها عشرة (10) وكالات (بنك) تابعة لها وهي[1]:

1.وكالة بريان

2.وكالة القرارة

3.وكالة المنيعة

4.وكالة تيميمون

5.وكالة اليزي

[1]بنك التنمية المحلية لولاية غرداية

6.وكالة تمنراست

7.وكالة ورقلة

8.وكالة حاسي مسعود

9.وكالة تقرت

10.وكالة الأغواط

ويوجد في كل وكالة مدير ورؤساء مصالح وعدة عمال على حسب كل مصلحة بحيث يختلف عدد العمال على حسب عدد الزبائن في كل ولاية.

كما يوجد أيضا في كل وكالة مراقب أو اثنان دوره يتمثل في مراجعة اليوميات المحاسبية و التدقيق فيها و رفع تقارير دورية حيث يكون عمله مستقل عن العمال الاخرين.

ثانيا : تعريف بنك التنمية المحلية :

هو مؤسسة مالية عمومية ملك للدولة ، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع

و يتمتع البنك بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير وخاضع لما يلي :

القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقرض .

الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها والمطبقة على عقوده وأهدافه ووسائله وهياكله وأعماله .

_ استقل عن القرض الشعبي الجزائري في 20 فيفري 1989 في ظل القانون 04-89 المتعلق باستقلالية المؤسسات ، ومدة حياة هذا البنك هي 99 سنة من تاريخ ترقيمه في السجل التجاري. كان تعدد أسهمه عند إنشائه 500 سهم ثمّ تقرر إلى 720 سهم ليبلغ رأس ماله حاليا 15.000.000.000 دج

_ يحمل بنك التنمية المحلية شعار BDL ويقصد به :

Banque de Développement Local

B البنك

Dالتنمية

Lالمحلية

الفرع الثاني : مهام البنك و أهدافه :

أولا : مهام بنك التنمية المحلية :

بالإضافة التي تلعبها البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في:

- تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية، البلدية .....) .
- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية .
- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي).
- الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والأشكال المعمول بها .
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية .
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية .
- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية .
- جمع العمليات البنكية : القرض ، الصرف ، والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية .

وعليه فبنك التنمية المحلية هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري ، يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتوفير ، الإقراض ، الضمانات والخدمات المتنوعة . لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة والمحلية ، فيمنحها قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل عملياتها الاقتصادية (استيراد وتصدير) إضافة إلى خدماته الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل .

ثانيا : أهداف بنك التنمية المحلية :

يكلف البنك طبقا لأحكام القوانين والتنظيمات الجاري به العمل ،كأداة تخطيط مالية في ما يأتي [2]:

- تحقيق الربحية
- اكتساب عدد كبير من الزبائن (المؤسسات ، أفراد عاديين ، طلبة ، مهن حرة ....الخ) من أجل الحصول على عمولات أكبر مرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة
- تحقيق توازن اقتصادي ونقدي ،قصد تفادي ارتفاع معدلات التضخم عن طريق الإصدارات الجديدة
- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لإنجاز الأهداف المرسومة للهياكل والأعمال المذكورة في مجال التسيير
- احترام القواعد المطبقة على الهياكل والأعمال المذكورة في مجال التسيير والانضباط المحاسبي

[2] بن فليس ميلود، أهمية تقييم الأداء المالي في تحفيز الموارد البشرية، دراسة حالة بنك التنمية المحلية لولاية باتنة، رسالة ماستر، جامعة بسكرة2014 ،ص54

- تفريد الحركة المالية للهياكل و الأعمال المذكورة في حسابات متميزة مطبقة لنوع العمليات والمخططات أو البرامج التي تهمها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

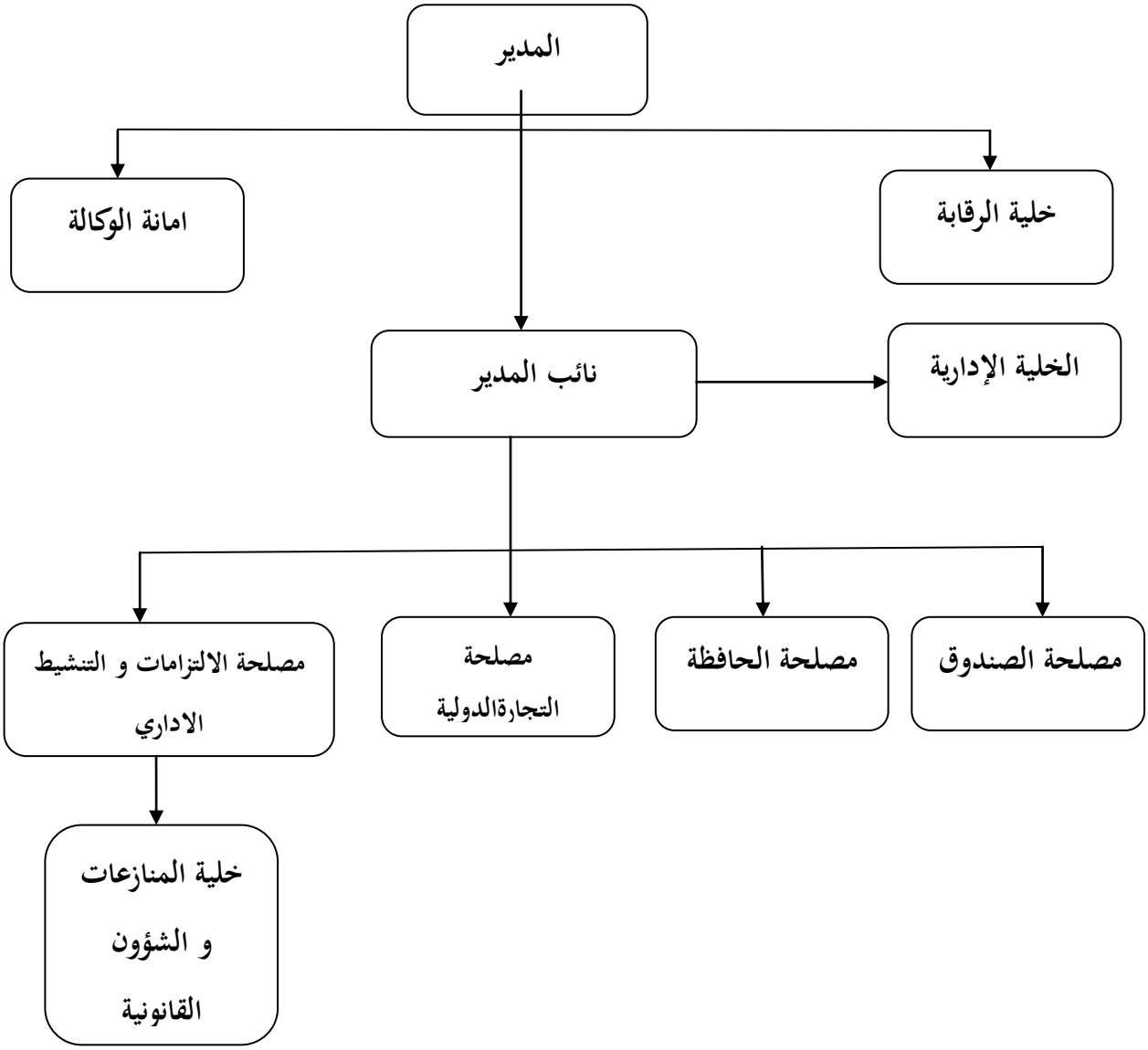

المصدر:بن فليس ميلود،أهمية تقييم الأداء المالي في تحفيز الموارد البشرية،نفس المرجع،ص 57

المدير : له دور التنسيق بين المصالح البنكية وكذلك أخذ القرارات التي تخص العمل البنكي ، فيما يخص منح القروض واستقطاب زبائن جدد للبنك .

نائب المدير : يقوم بالإشراف على تنسيق العمليات البنكية مع رؤساء المصالح المختلفة مع السهر على حسن سير العمل وفقا للتعليمات التي يتلقاها من مدير البنك حيث يبلغه بكل ما يحصل في الوكالة في شكل تقارير ولو شفهية عن سير العمليات البنكية .

أمانة الوكالة :تقوم بتسجيل وتنظيم كل البريد الوارد والصادر إلى البنك والقيام بكامل أنواع السكرتارية بصفة عامة .

خلية الرقابة : تقوم بمراقبة جميع العمليات البنكية اليومية والتدقيق في العمليات المحاسبية وإبلاغ المدير في حالة وجود خلل لإيجاد الحلول المناسبة .

مصلحة التجارة الدولية: تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات التصدير والاستيراد مع المتابعة والمراقبة لتنفيذ القواعد الموضوعية من طرف البنك المركزي .

مصلحة الالتزام والتنشيط التجاري :دراسة كل ملفات القروض مع المتابعة والمراقبة والتنشيط التجاري للوكالة عن طريق جلب الزبائن .

مصلحة الصندوق : تقوم بكل العمليات المصرفية فيما يخص الدفع والسحب وهي خاصة بكل الفئات سواء تعلق الأمر بالخواص أو القطاعات التابعة للدولة.

مصلحة الحافظة : تقوم هذه المصلحة باستقبال كل الشبكات التي يتسلمها العملاء من قبل بعضهم البعض .

مصلحة الموارد البشرية : من بين مهامها ودورها مايلي :

- إحصاء احتياجات البنك فيما يخص التكوين .
- إعداد المخططات السنوية للتكوين لكل من مديرية الإستغلال والوكالات التابعة لها .
- القيام بكل إجراء يتعلق بالتقييم والتكوين وذلك في إطار تطبيق مخطط التكوين للبنك .
- إعداد كل الوثائق الإدارية التي يطلبها الموظفون في إطار القانون المعمول به .
- معالجة و متابعة شكاوي موظفي مديرية الإستغلال والوكالات التابعة لها .
- التواصل الدائم مع التنظيمات الإجتماعية المحلية مثل CNAS وغيرها.
- ضمان فرض الانضباط في المديرية والوكالات التابعة لها .

المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الإطارات العاملة في البنوك العمومية لولاية غرداية من فئة الإطارات المحاسبية والمالية أو مناصب أخرى ولقد شملت الدراسة بنك واحد نظرا للظروف التي طرأت على الباحث من بينها ضيق الوقت وهو بنك التنمية المحلية كعينة في ولاية غرداية.

وبناء على هذا تم تحديد (33) فرد من العاملين في هذا البنك.

ومن الجدير بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

جدول رقم 03:العينة المستهدفة و درجة الاستجابة الفعلية

بيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	33	%100
الاستمارات المستردة	31	%93.93
الاستمارات الملغية	2	%6.06
الاستمارات الخاضعة للتحليل	29	%87.87

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

أولا: المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية.

تماشيا مع الموضوع محل الدارسة والمتعلق بدور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنوك العمومية ، رأينا في هذا المجال واعتماد على جملة من المتطلبات لمعالجة هذا الموضوع، وجملة من الأدوات والطرق للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال هذه الأدوات.

ثانيا: الأدوات المستخدمة في الجمع.

من أجل الوصول إلى أهداف البحث و تقديم الظاهرة المدروسة قمنا بالتعرض لتفاصيل الأدوات المستعملة في الدراسة الكيفية التي تمت بها.

ثالثا: مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات المستحقة لهذه الدراسة على نوعين منها وهي كالأتي:

البيانات الثانوية :شملت هذه البيانات على مجموعة من الكتب العربية و الدراسات المنشورة والرسائل الجامعية والملتقيات و القوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءا أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية.

البيانات الأولية :تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبيان، وتم صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

أولا: تصميم وتوزيع الاستبيان:

قبل إعداد الاستبانة يكون على الباحث محاولة هيكلة الاستبيان ويكون ذلك بتقسيمه لمجموعة من الأقسام التي تحتوي على مضمون أسئلة الاستبيان، وبعد ذلك يتم توزيعه على أفراد عينة الدراسة ومن ثم جمعه.

ثانيا: تصميم الاستبيان:

لقد تم استخدام واستعمال الاستبيان في التحليل والاعتماد عليه للحصول على المعلومات أو المتغيرات المتعلقة بالموضوع ولأجل الوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المدروسة، كما تم إعداد الاستبيان بالغة العربية وتضمن (27)سؤال بالإضافة إلى سؤالين فرعيين، كما تم عن طريق التسليم المباشر لأفراد العينة، وعلى مستوى مديريات الأقسام داخل البنك.

ثالثا: هيكلة الاستبيان:

تضمنت استمارة الاستبيان المعدة جزئين رئيسية، وكل جزء يحتوي على مجموعة من الأسئلة غرض الوصول إلى الأجوبة الصحيحة.

الجزء الأول: تضمن الأسئلة العامة لأفراد عينة الاستبيان.

الجزء الثاني: ضم ثلاث محاور حيث تمثل كل محور في مجموعة من الاسئلة.

المحور الأول: تناول أسئلة عن دور التدقيق الداخلي في البنوك العمومية.

المحور الثاني: يتمثل في الأسئلة المتضمنة تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية

المحور الثالث: تمثل في الأسئلة التي تتضمن تأثير التدقيق الداخلي على الأداء المالي في البنوك العمومية

رابعا: معالجة الاستبيان:

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان وتوزيعه واستلام الإجابات من أفراد العينة محل الدراسة سنقوم باختيار فرضيات الدراسة عن طريق التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات المستخلصة من هذه الإجابات.

خامسا: توزيع الاستبيان.

بعد إتمام الاستبيان بالشكل النهائي وذلك بعد تحكيمه من بعض الأساتذة ، قمنا بعدها بتوزيع الاستبيان على عمال عينة الدراسة في بنك التنمية المحلية لولاية غرداية، وبعد الإجابة على أسئلة الاستبيان من طرف العمال المعنيين قمنا بجمعه من جديد.

وبعد عملية الفرز وتنظيم الاستمارات المستلمة، قررنا دراسة 29 استمارة من الاستمارات المتبقية لتمثيل عينة الدراسة، وكان ذلك بعد ما قمنا باسترجاع 31 استمارة وإلغاء استمارتين وذلك لنقص أجوبتها.

سادسا: جمع استمارات الاستبيان.

بعد ما تمت عملية توزيع الاستبيان في البنك محل الدراسة، قمنا بعملية تجميع نتائج الاستبيان والتي تعد أهم خطوة في الوصول إلى نتائج عملية تفيدنا في إثراء موضوع البحث وتحليله على أكمل وجه، وكانت عملية تجميع وتحليل الاستبيان وفق جداول يتم تحليلها إحصائيا، باستخدام التكرارات والنسب، وبالاستعانة ببرنامج SPSS وبرنامج EXCEL.

للوصول إلى أهداف الاستبيان والمتمثلة في النتائج والبيانات المستخلصة منه، فقمنا بتطبيق الأدوات الإحصائية اللازمة لذلك والمناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة، وأهداف الدراسة، فقمنا باستخدام كل من:

- برنامج SPSS برنامج الحزمة الإحصائية، وذلك لحساب كل من التكرارات، النسب المئوية، ألفا كرونباخ (معامل الثبات ومعامل الصدق)، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية،...الخ، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجداول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل.
- برنامج EXCEL وذلك بغية معالجة النتائج والبيانات في شكل جداول وأشكال بيانية، حتى تسهل علينا عملية الملاحظة والتحليل، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

سابعا: التحليل الإحصائي لأراء العينة.

لقد تم حساب الوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الإجابة على عددها، وبالاعتماد على مقياس (ليكارت Likert) الثلاثي المكون من ثلاث درجات لتحديد درجة أهمية كل سؤال من أسئلة الاستبيان في إعداده، عدد البدائل(عدد الأسئلة المعدة في الاستبيان وفق مقياس ليكرت):03،ومجموع البدائل: 3+2+1= 6والمتوسط الحسابي الفرضي المطلق هو مجموع البدائل مقسما على عدد البدائل، 6÷3=2، وذلك كما هو موضح.

الجدول رقم04: مقياس ليكارت الثلاثي.

الأهمية	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لمقياس ليكارث الثلاثي.

كما وقد تم وضع المقياس الترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الأوساط الحسابية باستخدام مقياس ترتيب الأهمية عند تحليل نتائج الاستبيان، ثم تم تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل من حيث كونه ايجابيا أو سلبيا وذلك عن طريق تحديد الفئة التي تقع ضمنها قيمة المتوسط الحسابي وذلك من خلال حساب كل من حدود الفئات، ثم حساب الحدود الدنيا والقصوى للفئات عن طريق حساب المدى والذي يمثل

3-1=2، وأما طول الفئة فهو2÷3=0.66، ثم اضافة هذه القيمة الى اقل قيمة في المقياس وهي (01)وذلك لتحديد الحد الادنى لهذه الخلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم05: مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.

الأهمية	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	2.34-3	1.66-2.34	1-1.66

المصدر: من إعداد الطالبة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.

بعد التحصل على نتائج أفراد العينة المدروسة في الاستبيان، سوف نحاول تحليل هذه النتائج.

أولا: الجنس.

الجدول رقم06: يبين أفراد العينة حسب الجنس.

البيـــــان	العدد	النسبة%
ذكر	19	65.5
أنثى	10	34.5
المجموع	29	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

الشكل رقم(03)

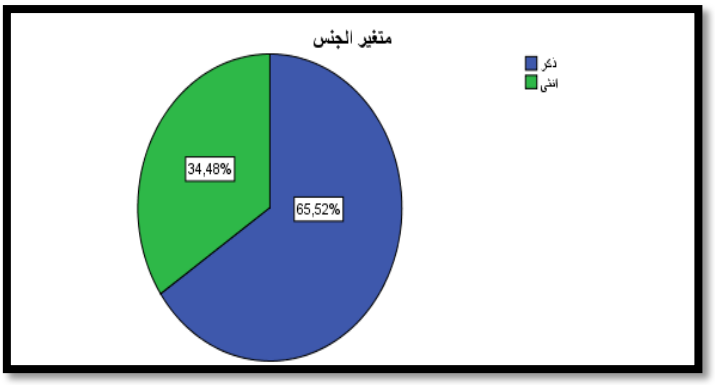

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم 06توزيع التكرارات و نسب مئوية حسب متغير الجنس لأفراد عينة الدراسة، حيث تتكون عينة الجنس من فئتين الفئة الأكثر تكرارا هي فئة جنس الذكور بنسبة إجمالية قدرها 65.5%،كما أن نسبة المشاركة عند الإناث تقدر بنسبة إجمالية قدرها 34.5%،إذ يوضح هذا أن هناك تباين في نسبة المشاركة .

ثانيا: الفئة العمرية:

الجدول رقم07: تكرار والنسبة المئوية لأفراد العينة حسب الفئة العمرية.

البيان	العدد	النسبة%
أقل من 25 سنة	5	17.2
من 26 إلى 30 سنة	18	62.1
من 30 إلى 50 سنة	6	20.7
50 سنة فأكثر	0	0
المجموع	29	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (SPSS).

الشكل رقم(04)

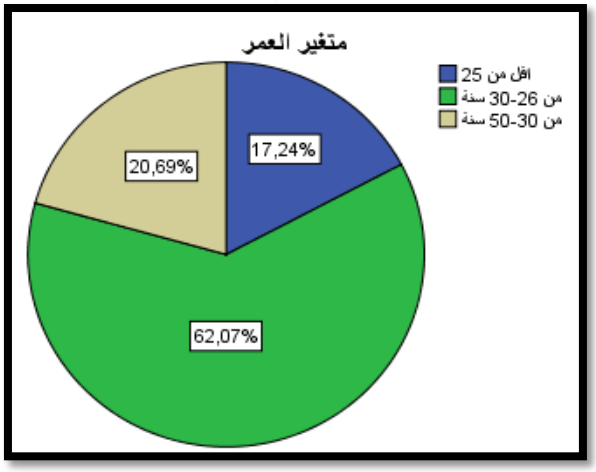

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم 7توزيع تكرارات ونسبة المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة، حيث يتكون العمر هنا من أربعة فئات فالفئة الأولى الأكثر تكرارا هي الفئة الثانية (من 26 سنة إلى 30 سنة) بنسبة مشاركة 62.1 % والفئة الثانية الأكثر تكرارا هي الفئة الثالثة من (30إلى 50سنة) بنسبة مشاركة 20.7% ،أما في المرتبة الثالثة فكانت الفئة (اقل من 25 سنة) بنسبة مشاركة 17.2 %،أما الفئة المنعدمة من التكرار فمثلت فئة (من50سنة فأكثر)، بنسبة مشاركة 0%، ما يمثل أن هناك تفاوت في أعمار أفراد العينة، والسبب هنا يكمن في كون الفئات العمرية المتوسطة في السن هي الأكثر تكرار من الفئات الأخرى بالمستوى العلمي العالي الذي تتمتع بها هؤلاء الأفراد لعينة الدراسة، إذ يمثل هذا مؤشرا جيدا لإعطاء نتائج واضحة ودقيقة لدراستنا الميدانية.

ثالثا: المستوى التعليمي.

الجدول رقم08: توزيع التكرارات والنسبة المؤوية حسب المؤهل العلمي.

البيان	العدد	النسبة%
ثانوي فأقل	4	13.8
بكالوريا	4	13.8
جامعي	13	44.8
دراسات عليا	8	8
المجموع	29	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

الشكل رقم(05)

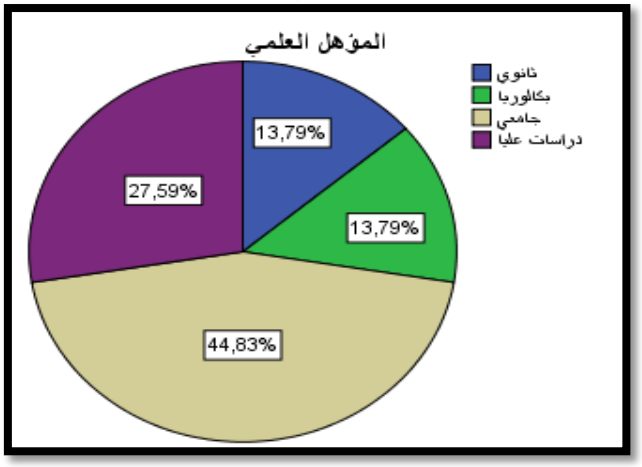

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم 8توزيع تكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث يتكون المؤهل العلمي من أربعة فئات فالفئة الأكثر تكرارا هي فئة الجامعيين بنسبة44.8%، ثم تأتي فئة الدراسات العليا بنسبة 27%، ثم تليها كل من فئة ثانوي فأقل وفئة البكالوريا تكرارا وهي فئة البكالوريا بنسبة متناصفة وصلة الى 13.8%، هذا ما يدل على أن أفراد العينة لديهم القدرة الكافية من المستوى العلمي والتكوين العالي الذي يؤهلهم ويساعدهم على إعطاء نتائج جيدة للدراسة، وهذا من خلال فهمهم لأسئلة الاستبيان وإعطاء أجوبة محدد ودقيقة.

رابعا: الخبرة المهنية.

الجدول رقم09: توزيع التكرارات والنسب المؤوية لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية.

البيان	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	19	65.5
من 6 سنوات إلى 10سنوات	8	27.6
من 11فأكثر	2	6.9
المجموع	29	100.0

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

الشكل رقم(06)

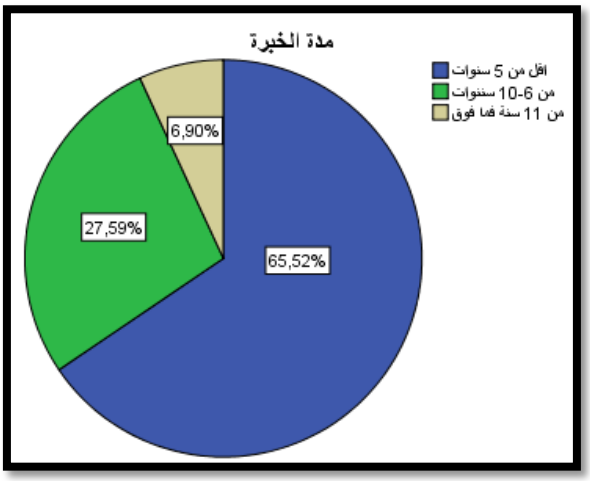

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

يوضح الجدول رقم 09 توزيع تكرارات و نسب مئوية حسب الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة حيث تتكون الخبرة المهنية من ثلاث فئات، إذ كانت الفئة الأكثر تكرارا هي فئتي (أقل من 05 سنوات)بنسبة 65.5 ثم في المرتبة الثانية فئة(من 05 إلى 10 سنوات)بنسبة 27.6%، ثم تليها الفئة الأقل تكرارا (من 11 سنة فما فوق)بنسبة 6.9%،وهذا ما يدل على أن أفراد العينة ليست لديهم الخبرة الكافية لكن خبرتهم متوسطة وهذا لا يمنعهم منفهم والإجابة على أسئلة الاستبيان.

خامسا: اختبار ثبات وصدق أسئلة محاور الاستبيان.

سنحاول هنا تحليل نتائج محاور وأقسام الاستبيان انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من برنامج SPSS، وهذا التحليل يفند أو يؤيد الفرضيات المبني عليها الاستبيان، ويأتي ذلك بعد اختبار ثبات وصدق أسئلة الاستبانة.

الجدول رقم10:نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

الرقم	العبارة	عدد العبارات	معمل الثبات	معامل الصدق
1	ثلاث محاور(3.2.1)	27	0.709	0.842

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج برنامج (SPSS).

يبين الجدول رقم 10 إثبات صحة اختبار الثبات والصدق في الاستبيان الموزع على عينة الدراسة، إذ استعملنا معامل ألفا كرونباخ الذي يعد من أفضل المقاييس التي تستعمل في برنامج SPSSوذلك لاختبار صدق و ثبات الاستبيان فيه، إذ أن معامل الثبات قدر0.709، لجميع محاور الاستبيان وهو مرتفع، مما يدل على قوة ثبات وصحة أسئلة الاستبانة، وبالنسبة لمعامل صدق الاستبانة فقد قمنا بجذر معامل ألفا كرونباخ إذ تحصلنا على 0.842، كما يدل هذا أيضا على أن معامل الصدق مرتفع ، مع العلم أن النسبة المقبولة لعامل ألفا كرونباخ هي

60%، وبما أن كل من معامل الصدق والثبات قد تجاوزا قيمتهما ،فيدل هذا على صحة أسئلة الاستبانة وقوة ثباتها.

سادسا: الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأقسام الاستبانة.

سنحاول هنا تحليل الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان بناءا على النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم11: مكانة ومدى تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي ودورها الفعال في البنوك العمومية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارة
1	توجد وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالعمليات المالية داخل البنك.	2.689	0.541	موافق
2	تتوفر لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك الموارد المالية والبشرية الكافية.	2.310	0.541	محايد
3	تمثل وظيفة التدقيق الداخلي إحدى أهم الوظائف الأساسية بالبنك.	2.655	0.613	موافق
4	يمتلك المدققين الداخلين في البنك المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الصادرة عن هيئات وتنظيمات المدققين.	2.379	0.775	موافق
5	هناك تقارير دورية لنتائج التدقيق الداخلي للعمليات المالية داخل البنك	2.620	0.561	موافق
6	يعد نطاق التدقيق الداخلي ملائم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك.	2.586	0.568	موافق
7	يتمتع التدقيق الداخلي داخل لبنك بفعالية عالية	2.137	0.639	محايد
8	يعد نظام الرقابة الداخلي داخل البنك غير فعال	1.931	0.752	محايد
9	يبرز دور التدقيق الداخلي في الحيلولة دون الوقوع في الأخطاء	2.275	0.648	محايد
10	يعتمد البنك دورات تكوينية لوظيفة التدقيق الداخلي	2.413	0.682	موافق
	المجموع	2.400	0.327	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق والمتعلقة بالمحور الأول من محاور الاستبيان إلى:
موافقة أفراد العينة لعبارة "توجد وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالعمليات المالية داخل البنك. "بمتوسط حسابي 2.689(الدرجة الكلية:2)،وبانحراف معياري 0.541أي بموافق بنسبة72.1%، مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة عالية نسبيا ،هذا ما يدل على أن تأييد أفراد العينة مؤكد لهذه العبارة، كما جاءت العبارة "يعد نظام الرقابة الداخلي داخل البنك غير فعال" بأقل تكرار بمتوسط حسابي 1.931(الدرجة الكلية:1)، أي بنسبة 44.8%، وانحراف معياري قدر بـ 0.752 وهذا ينتمي إلى الفئة الثانية محايد مقياس ليكارت الثلاثي وهو بدوره يكون تحت درجة مقبول نوعا ما، هذا دليل على أن نظام الرقابة الداخلي للبنك مطبق إلى حد معين.
كما نلاحظ بأن مشاركة جميع أفراد العينة كانت بمتوسط حسابي 2.400وانحراف معياري 0.327.
وقد لوحظ في المحور الأول من الاستبيان أن أفراد العينة قد انقسمت بين موافق و محايد وهذا راجع لموافقة أفراد العينة لأغلب أسئلة الاستبيان، واعتبارهم بأنها ضرورية داخل البنك محل الدراسة.

الجدول رقم12: دور و مكانة الاداء المالي في البنوك العمومية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارة
1	يوجد هناك برنامج سنوي معد لتقييم أداء العاملين بالبنك.	2.620	0.621	موافق
2	يتم تحديد معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في البنك .	2.586	0.501	موافق
3	تتم عملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية في البنك نضرا لتأثيرها الايجابي .	2.655	0.552	موافق
4	توجد هناك طرق حديثة لعملية تقييم الأداء في البنك	2.137	1.693	محايد
5	تتميز معايير الأداء المستخدمة بالدقة و الموضوعية	2.275	0.591	محايد
6	تعد تقارير الأداء بشكل كمي أي يعبر عنها بصورة رقمية	2.241	0.786	موافق
7	انخفاض درجة الأداء يكون بسبب ضعف الثقة في البيانات والمعلومات الصادرة عن موظفين البنك	2.206	0.619	محايد
8	تحسن وضعية و أساليب العمل بتطوير الأداء و زيادة الخدمات المقدمة من طرف موظفين البنك	2.517	1.687	موافق
	المجموع	2.405	0.294	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS).

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق والمتعلقة بالمحور الثاني من محاور الاستبيان إلى:

موافقة أفراد العينة على العبارة "تتم عملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية في البنك نضرا لتأثيرها الايجابي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي2.655(الدرجة الكلية:2)،وبانحراف معياري يقدر بـ 0.552وبنسبة تقدر بـ 69% موافق ،والذي ينتمي إلى الفئة 3 موافق حسب مقياس ليكارت الثلاثي، مما يدل على درجة استجابة عينة الدراسة على هذه العبارة كانت عالية نسبيا مقرنة بدرجة 2 محايد، في حين جاءت العبارة "توجد هناك طرق حديثة لعملية تقييم الأداء في البنك"، بتوزيع تكرار أقل بمتوسط حسابي 2.137 (الدرجة الكلية:2)وبالانحراف معياري يقدر بـ 0.693بنسبة 51.7%محايد، كما نلاحظ بأن إجابة أراء العينة بموافق ومحايد بإجمالي نسبة 68.9%، وهو الذي أدى إلى هذا الضعف في المتوسط الحسابي.

كما نلاحظ بأن مشاركة جميع أفراد عينة الدراسة كانت بمتوسط حسابي 2.405 (الدرجة الكلية:2) وانحراف معياري 0.294 ، إذ نلاحظ من الإجابة السابقة انقسام أفراد العينة في أغلبها بين الفئة الثانية والثالثة موافق ومحايد بمجموعها في بعض الحالات وقريبة من الصفر في الفئة الأخرى.

الجدول رقم(2-14): مدى مساهمة وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للبنوك.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارة
1	يرتفع مستوى الأداء المالي نتيجة تفعيل خلية التدقيق الداخلي في البنك.	2.931	2.051	موافق
2	يساهم مكتب التدقيق الداخلي الحالي في تحديد الاختراقات لمستوى الأداء المالي للبنك .	2.344	0.669	محايد
3	يسعى البنك من خلال عملية التدقيق الداخلي التحسين المستمر للأداء المالي	2.620	0.676	موافق
4	يرجع حسن الأداء المالي في رأيك إلى كفاءة التدقيق الداخلي بالبنك.	2.379	0.775	موافق
5	ارتفع مستوى الأداء المالي بعد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي.	2.551	0.631	موافق
6	تتميز خلية التدقيق الداخلي بالاستقلالية عن الأداء المالي .	2.310	0.712	محايد
7	يرجع ضعف الأداء المالي داخل البنك في	2.241	0.786	محايد

	رأيك لأسباب غير التدقيق الداخلي.			
8	للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي للبنك.	2.310	0.806	موافق
9	لا توجد علاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي داخل البنك.	2.206	0.773	محايد
	المجموع	2.433	0.482	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج برنامج (SPSS)

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق والمتعلقة بالمحور الثالث من محاور الاستبيان إلى:

موافقة أفراد العينة للعبارة "يرتفع مستوى الأداء المالي نتيجة تفعيل خلية التدقيق الداخلي في البنك."، بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.931(الدرجة:2) أي في الدرجة موافق حسب مقياس ليكارت الثلاثي وانحراف معياري يقدر بـ 2.051وبنسبة55.2%ومما يدل على موافقة أفراد العينة لهذه العبارة .

في حين تحصلت العبارة "يسعى البنك من خلال عملية التدقيق الداخلي التحسين المستمر للأداء المالي" بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.206 (الدرجة: 2) محايد وانحراف معياري يقدر بـ 0.773، وهي أقل من الدرجة المقبولة بينما تحصل على نسبة 48.3%محايد وبنسبة 31% موافق، هذا يدل على موافقة أفراد العينة لهذه العبارة بارتفاع نسبة الموافقة والمحايدة مع انحصارها في الفئات الأخرى.

وكما حصلت العبارة "يرجع حسن الأداء المالي في رأيك إلى كفاءة المراجعة الداخلية في المؤسسة" بمتوسط حسابي 2.620، والذي يقع في (الدرجة:2) وانحراف معياري يقدر بـ 0.676بموافقمقياس ليكارث الثلاثي، هذا يعني موافقة أفراد العينة لهذه العبارة بـ 62.1%،هذا ما يدل على أنها مقبولة من طرفهم.

كما نلاحظ بأن مشاركة أفراد العينة كانت بمتوسط حسابي لجميع أجوبة هذا المحور بـ 2.433 (الدرجة : 2) وانحراف معياري 0.482،هذا ما يدل على فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة ، كما لوحظ بأن أغلب متوسطات الحساب في محاور الاستبيان كان تحت درجة موافق وهي الدرجة الثالثة حسب مقياس ليكارت الثلاثي، حيث أن انقسام أغلب المشاركات بين فئتي موافق ومحايد زاد هذا من اتساع الفجوة بين أسئلة الاستبيان .

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي لموضوع بحثنا دور التدقيق الداخلي في تحسين اداء البنوك العمومية، حيث تمت دراستنا الميدانية ببنك التنمية المحلية(BDL) لولاية غرداية، و حاولنا تطبيق ما تناولناه في الفصل الأول في الواقع بالبنك محل الدراسة، عالجنا هذا الموضوع باتباع طريقة الاستبيان المجمع من طرف أفراد عينة الدراسة ومن ثم تحليله بناء على مجموع المعطيات والنتائج المتحصل عليها، حيث تبين من خلال تحليله أن وظيفة التدقيق الداخلي تحظى بأهمية داخل البنك والسعي إلى استقلالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي، كما أن المؤسسة تسعى جاهدة لتحسين مستوى الأداء المالي ، من خلال تقييم هذا الأخير ، ومن ثم استنتاج الحلول للإشكالية المطروحة للبحث ولفرضيات الدراسة، وتحليل كل محور من الاستبيان على حدى، وفي الأخير تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات و الاقتراحات الموصي بها في إطار الدراسة.

الخـاتمة

تمحورت إشكالية الموضوع المعالج حول كيف يمكن أن تساهم عملية التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنوك العمومية على مستوى بنك التنمية المحلية العمومي الجزائري و خاصة بعد الاصلاحات التي أجرتها الجزائر على هذا القطاع، وفتح مجال المنافسة فيه، لأن هذه المنافسة من شأنها أن تساهم بقدر كبير في تطوير النشاط البنكي في الجزائر.

هذا ما قادنا إلى معالجة الموضوع في فصلين باستعمال المنهج و الأدوات المشار إليها و الفرضيات المتبناة سابقا، إذ تعد وظيفة التدقيق الداخلي عملية مستقلة وموضوعية واستشارية ترمي إلى رفع قيمة أعمال أي بنك وتحسينه، وتساعد على تحقيق أهدافه وذلك بتقييم فعالية الأداء المالي والاعتماد أيضا على الرقابة الداخلية و التي تعتبر مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة، من شأنها التحكم في الأداء المالي، و اتخاذ القرارات الصحيحة.

وعليه فإن هذه الخاتمة سوف تجمع كل من اختبار مدى صحة الفرضيات و النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة مع إعطاء بعض التوصيات اللازمة لمهنة التدقيق الداخلي والأداء المالي في البنوك العمومية.

نتائج الدراسة

سوف نبرز هنا أهم النتائج المستخلصة من الدراسة حيث تمثلت في.

يعتبر نجاح البنوك العمومية مرهون بتحسين أدائها المالي عبر كافة مستوياتها وذلك من خلال الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي ومراقبته المستمرة لجميع المعاملات المالية البنكية، كما لاحظنا أن هناك علاقة وطيدة بين وظيفة التدقيق الداخلي والأداء المالي وكلما كان الاهتمام بهذه الوظيفة وتوفير الجو المناسب للمدققين الداخليين داخل البنك و زادت نسبة التقييم الجيد للمؤشرات المالية والتي بدورها تساهم في تحسين مستوى الأداء المالي بداخل البنك، وتبين أيضا أن وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك تتميز بالاستقلالية والكفاءة اللازمة.

وتلعب وظيفة التدقيق الداخلي دورا فعال في مواجهة المتطلبات والصعوبات، ومع هذا كله يوجد لدى مصالح البنك وظيفة للتدقيق الداخلي تتكفل بالعمليات المالية داخله، كما وتوفر لوظيفة التدقيق الداخلي أيضا الموارد المالية والبشرية الكافية، من إطارات ذات مسؤوليات علمية عالية، كما ويمتلك المدققين الداخليين في البنك محل الدراسة المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الصادرة عن هيئات وتنظيمات المدققين.

كما تعد تقارير دورية للتدقيق الداخلي تهتم بتحسين الأداء المالي في البنك، إذ يتم تقديمها للمسؤولين من مديرين ورؤساء دوائر داخل البنك، كما يقوم المدقق الداخلي بمراقبة فروع المصالح المحاسبية والمالية للبنك، مما يقتضي فحص سجلاتها ومراقبة أصولها، و يجب على وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك أن تتمتع بفعالية عالية وكفاءة لازمة ليبرز دورها في محاولة الحد من حدوث الأخطاء في التسيير الإداري للمصالح المالية والمحاسبية للبنك.

كما يعمل البنك على تقييم أدائه المالي بالاعتماد على القوائم المالية، و إنتاج العديد من التقارير التي تلخص وضعية أدائه المالي ، إذ يرتبط مستوى الأداء المالي في البنك بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في البنك.

اختبار صحة الفرضيات.

انطلاقا من المعالجة التي اعتمدتها في البحث والتي جمعت بين جانب الدراسة النظرية وجانب الدراسة الميدانية والاستقصاء مع تبويب النتائج المتحصل عليها من الاستبيان، توصلت أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي تنص على "يلعب التدقيق الداخلي المطبق في البنك دور و مكانة ذو أهمية من شأنه أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة"هنا نستنتج من أن الفرضية تحققت وذلك من خلال تجميع الملاحظات من أفراد العينة، و الوصول إلى أن البنك يعتمد وضيفة التدقيق الداخلي داخل البنك بنسبة مقبولة من خلال ما لاحظناه في نتائج الاستبيان بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة والكافية، كما يعتمد البنك دورات تكوينية بشكل دائم لكافة الدوائر، و يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة.

وبخصوص **الفرضية الثانية** والتي تمثلت في، "يعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك العمومية من أهم أساسيات إدارتها"، هنا نلاحظ تحقق هذه الفرضية من خلال حصول عبارة "تتم عملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية في البنك نظرا لتأثيرها الايجابي " على موافق بنسبة كبيرة في الاستبيان الموزع هذا دليل على تحقق الفرضية بنجاح، كما أن البنك يحسن وضعية و أساليب العمل بتطوير الأداء و زيادة الخدمات المقدمة من طرف موظفين البنك.

وأما فيما يخص **الفرضية الثالثة** والتي تتضمن "يساعد التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك العمومية"، هنا نلاحظ أيضا بأن الفرضية محققة من خلال نتائج بيانات أفراد العينة، التي اتفقت مجملها على ارتفاع مستوى الأداء المالي نتيجة تفعيل خلية التدقيق الداخلي في البنك وإعطاء هذه العبارة نسبة كبيرة من أفراد العينة.مما أدى إلى تأكيد تحقق الفرضية.

اقتراحات.

بعد الدراسة الميدانية التي تمت بالبنك محل الدراسة، وبعد التوصل إلى استنتاجات المذكورة سلفا سنحاول إعطاء بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- إقامة دورات تكوينية دورية للتدقيق الداخلي الخاصة بالعمال الجدد.
- مساهمة و مواصلة التدقيق الداخلي في تحفيز أداء العاملين.
- الزيادة في تفعيل التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية للموارد المالية و البشرية داخل البنك.
- زيادة الاهتمام برقابة الأداء المالي من خلال مقارنة الأداء المنفذ مع ما هو مخطط له.
- يجب زيادة عدد الموظفين داخل البنك بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي بالبنك.

آفاق البحث.

يبقى هذا الموضوع المتعلق بالتدقيق الداخلي البنكي مفتوحا لدراسات أخرى أكثر و تمس كافة البنوك العمومية الأخرى مع استعمال أدوات أخرى غير الأدوات المستعملة في هذا البحث.

فقد تبين و بصدد دراسة هذا الموضوع اقتراحات ذات صلة بالموضوع نذكر منها:

- مقارنة البنوك العمومية الخاضعة لنظام التدقيق الداخلي مع البنوك الخاصة التي تطبق نفس النظام.
- دور التدقيق الخارجي في تحسين أداء البنوك العمومية.
- اثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي وعلاقتها بتحسين الأداء في البنوك الجزائرية.

المراجع

اولا: الكتب

*إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن 2006.

*توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مداخل جديدة...لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2003 .

*حسام إبراهيم حسن، تدقيق الحسابات بين النظرية و التطبيق، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البداية،2010م.

*خالد أمين عبد الله، **التدقيق و الرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

*خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان، 2004،.

*رأفت سلامة محمود ،**علم تدقيق الحسابات العلمي** ، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان.2011.

*عبد الرحمن محمود عليان، **دراسات محاسبية في البنوك التجارية**، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1980.

*مجيد الكير في ، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**،دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007 .

*معة احمد حلمي،**المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع/الأردن 2005 .

*وجدي حامد حجازي، **أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر مصر، 2010 .

*Jack C .Robertson & Frederick G. Davis ، Auditing، 4th Edition، plano، Texas : Business Publications، Inc .1985.

ثانيا: البحوث الجامعية

*احمد محمد مخلوفي. **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.2007/2006

*بن فليس ميلود.**أهمية تقييم الأداء المالي في تحفيز الموارد البشرية،دراسة حالة بنك التنمية المحلية لولاية باتنة**، رسالة ماستر، جامعة بسكرة 2014 .

*عبد الباقي بوضياف، **تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

*لخضر لوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

*مرابطي نوال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماستر**، جامعة ورقلة،2013 .

ثالثا: التظاهرات العلمية.

*بوعبدلي أحلام ، خليل عبد الرزاق،تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيت العائد و المخاطر **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع و تحديات**.جامعة الاغواط .

*دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،عدد 04\2006.

*دادن عبد الغني، محمد الأمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة ، 2005 .

*دروسي مسعود وضيف الله محمد العادي، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات **ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06.07/ماي/2012.

الملاحق

الملحق رقم:01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلميَ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيـــــــان

أخي الفاضل ,أختي الفاضلة .

أضع بين أيديكم هذا الاستبيان لانجاز بحث علمي يدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير الذي يدور حول "**دور التدقيق الداخلي في تحسين اداء البنوك العمومية** ".

كما أحيطكم علما أن هذا الاستبيان يستخدم في إطار البحث العلمي ,الرجاء الإجابة بموضوعية مؤكدة لكم أن كافة البيانات الواردة في الاستمارة ستعامل بالسرية و لا تستخدم إلا لإغراض العلمية للبحث ,وفي الأخير تقبلوا مني فائق عبارات الشكر والتقدير والاحترام .

تحت إشراف :ا/بوخاري عبد الحميد . **طالبة :عائشي حفيظة**

➢ **الجزء الأول :معلومات العامة ضع علامة (X)أمام الإجابة التي توافق رأيك:**

1. **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **العمر:** اقل من 25 سنة ☐ من 26-30 سنة ☐ من 30-50 سنة ☐ من50سنة فما ☐
3. **المؤهل العلمي:ثانوي فأقل** ☐ **بكالوريا** ☐ **جامعي** ☐ **دراسات عليا** ☐
4. **مدة الخبرة:** -اقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11سنة فما فوق ☐

➢ **الجزء الثاني: يتضمن ثلاث محاور.**

❖ **المحور الأول .مكانة ومدى تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي ودورها الفعال في البنوك العمومية**

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	توجد وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بالعمليات المالية داخل البنك .			
2	تتوفر لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك الموارد المالية والبشرية الكافية.			
3	تمثل وظيفة التدقيق الداخلي إحدى أهم الوظائف الأساسية بالبنك.			
4	يمتلك المدققين الداخلين في البنك المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الصادرة عن هيئات وتنظيمات المدققين.			
5	هناك تقارير دورية لنتائج التدقيق الداخلي للعمليات المالية داخل البنك .			
6	يعد نطاق التدقيق الداخلي ملائم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبنك.			
7	يتمتع التدقيق الداخلي داخل لبنك بفعالية عالية			
8	يعد نظام الرقابة الداخلي داخل البنك غير فعال			
9	يبرز دور التدقيق الداخلي في الحيلولة دون الوقوع في الأخطاء			
10	يعتمد البنك دورات تكوينية لوظيفة التدقيق الداخلي			

❖ **المحور الثاني: دور و مكانة الأداء المالي في البنوك العمومية.**

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يوجد هناك برنامج سنوي معد لتقييم أداء العاملين بالبنك.			
2	يتم تحديد معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في البنك .			
3	تتم عملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية في البنك نضرا لتأثيرها الايجابي .			
4	توجد هناك طرق حديثة لعملية تقييم الأداء في البنك			
5	تتميز معايير الأداء المستخدمة بالدقة و الموضوعية			
6	تعد تقارير الأداء بشكل كمي أي يعبر عنها بصورة رقمية			
7	انخفاض درجة الأداء يكون بسبب ضعف الثقة في البيانات والمعلومات الصادرة عن موظفين البنك			
8	تحسن وضعية و أساليب العمل بتطوير الأداء و زيادة الخدمات المقدمة من طرف موظفين البنك			

❖ **المحور الثالث : مدى مساهمة وكفاءة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية.**

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يرتفع مستوى الأداء المالي نتيجة تفعيل خلية التدقيق الداخلي في البنك.			
2	يساهم مكتب التدقيق الداخلي الحالي في تحديد الاختراقات لمستوى الأداء المالي للبنك .			
3	يسعى البنك من خلال عملية التدقيق الداخلي التحسين المستمر للأداء المالي			
4	يرجع حسن الأداء المالي في رأيك إلى كفاءة التدقيق الداخلي بالبنك.			
5	ارتفع مستوى الأداء المالي بعد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي.			
6	تتميز خلية التدقيق الداخلي بالاستقلالية عن الأداء المالي .			
7	يرجع ضعف الأداء المالي داخل البنك في رأيك لأسباب غير التدقيق الداخلي.			
8	للتدقيق الداخلي دور في تحسين الأداء المالي للبنك.			
9	لا توجد علاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي داخل البنك.			

انتهى وشكرا

الملحق رقم 02

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,709	,728	27

الملحق رقم 03

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00006	29	2,6897	,54139
VAR00007	29	2,3103	,54139
VAR00008	29	2,6552	,61388
VAR00009	29	2,3793	,77523
VAR00010	29	2,6207	,56149
VAR00011	29	2,5862	,56803
VAR00012	29	2,1379	,63943
VAR00013	29	1,9310	,75266
VAR00014	29	2,2759	,64899
VAR00015	29	2,4138	,68229
VAR00016	29	2,6207	,62185
VAR00017	29	2,5862	,50123
VAR00018	29	2,6552	,55265
VAR00019	29	2,1379	,69303
VAR00020	29	2,2759	,59140
VAR00021	29	2,2414	,78627
VAR00022	29	2,2069	,61987
VAR00023	29	2,5172	,68768
VAR00024	29	2,9310	2,05167
VAR00025	29	2,3448	,66953
VAR00026	29	2,6207	,67685
VAR00027	29	2,3793	,77523
VAR00028	29	2,5517	,63168
VAR00029	29	2,3103	,71231
VAR00030	29	2,2414	,78627
VAR00031	29	2,3103	,80638
VAR00032	29	2,2069	,77364
N valide (liste)	29		

الملحق رقم 04

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
total1	29	2,4000	,32733	,107
total2	29	2,4052	,29440	,087
total3	29	2,4330	,48281	,233
N valide (liste)	29			

الملحق رقم 05

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Variance
total1	29	2,4000	,32733	,107
total2	29	2,4052	,29440	,087
total3	29	2,4330	,48281	,233
VAR00006	29	2,6897	,54139	,293
VAR00007	29	2,3103	,54139	,293
VAR00008	29	2,6552	,61388	,377
VAR00009	29	2,3793	,77523	,601
VAR00010	29	2,6207	,56149	,315
VAR00011	29	2,5862	,56803	,323
VAR00012	29	2,1379	,63943	,409
VAR00013	29	1,9310	,75266	,567
VAR00014	29	2,2759	,64899	,421
VAR00015	29	2,4138	,68229	,466
VAR00016	29	2,6207	,62185	,387
VAR00017	29	2,5862	,50123	,251
VAR00018	29	2,6552	,55265	,305
VAR00019	29	2,1379	,69303	,480
VAR00020	29	2,2759	,59140	,350
VAR00021	29	2,2414	,78627	,618
VAR00022	29	2,2069	,61987	,384
VAR00023	29	2,5172	,68768	,473
VAR00024	29	2,9310	2,05167	4,209
VAR00025	29	2,3448	,66953	,448
VAR00026	29	2,6207	,67685	,458
VAR00027	29	2,3793	,77523	,601
VAR00028	29	2,5517	,63168	,399
VAR00029	29	2,3103	,71231	,507
VAR00030	29	2,2414	,78627	,618
VAR00031	29	2,3103	,80638	,650
VAR00032	29	2,2069	,77364	,599
N valide (liste)	29			

الملحق رقم 06:

متغير الجنس

VAR00002

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	65,5	65,5	65,5
	انثى	10	34,5	34,5	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00003

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 25	5	17,2	17,2	17,2
	من 26-30	18	62,1	62,1	79,3
	من 30-50	6	20,7	20,7	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

VAR00004

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	4	13,8	13,8	13,8
	بكالوريا	4	13,8	13,8	27,6
	جامعي	13	44,8	44,8	72,4
	دراسات عليا	8	27,6	27,6	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

مدة الخبرة

VAR00005

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	19	65,5	65,5	65,5
	من 6-10 سنوات	8	27,6	27,6	93,1
	من11 سنة فما فوق	2	6,9	6,9	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

الملحق رقم 07

VAR00006

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	7	24,1	24,1	27,6
	موافق	21	72,4	72,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00007

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	18	62,1	62,1	65,5
	موافق	10	34,5	34,5	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00008

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	6	20,7	20,7	27,6
	موافق	21	72,4	72,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00009

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	17,2	17,2	17,2
	محايد	8	27,6	27,6	44,8
	موافق	16	55,2	55,2	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00010

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	9	31,0	31,0	34,5
	موافق	19	65,5	65,5	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00011

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	10	34,5	34,5	37,9
	موافق	18	62,1	62,1	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00012

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,8	13,8	13,8
	محايد	17	58,6	58,6	72,4
	موافق	8	27,6	27,6	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00013

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	31,0	31,0	31,0
	محايد	13	44,8	44,8	75,9
	موافق	7	24,1	24,1	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00014

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	15	51,7	51,7	62,1
	موافق	11	37,9	37,9	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00015

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	11	37,9	37,9	48,3
	موافق	15	51,7	51,7	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00016

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	7	24,1	24,1	31,0
	موافق	20	69,0	69,0	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00017

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	12	41,4	41,4	41,4
	موافي	17	58,6	58,6	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00018

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	8	27,6	27,6	31,0
	موافق	20	69,0	69,0	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00019

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	17,2	17,2	17,2
	محايد	15	51,7	51,7	69,0
	موافق	9	31,0	31,0	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00020

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	17	58,6	58,6	65,5
	موافق	10	34,5	34,5	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00021

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	20,7	20,7	20,7
	محايد	10	34,5	34,5	55,2
	موافق	13	44,8	44,8	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00022

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	17	58,6	58,6	69,0
	موافق	9	31,0	31,0	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00023

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	8	27,6	27,6	37,9
	موافق	18	62,1	62,1	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00023

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	8	27,6	27,6	37,9
	موافق	18	62,1	62,1	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00024

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	9	31,0	31,0	37,9
	موافق	16	55,2	55,2	93,1
	4,00	1	3,4	3,4	96,6
	13,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00025

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	16	55,2	55,2	62,1
	موافق	10	34,5	34,5	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00026

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,9	6,9	6,9
	محايد	8	27,6	27,6	34,5
	موافق	18	62,1	62,1	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00027

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	13,8	13,8	13,8
	محايد	11	37,9	37,9	51,7
	موافق	13	44,8	44,8	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00028

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,4	3,4	3,4
	محايد	12	41,4	41,4	44,8
	موافق	15	51,7	51,7	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00029

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,3	10,3	10,3
	محايد	15	51,7	51,7	62,1
	موافق	10	34,5	34,5	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00030

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	17,2	17,2	17,2
	محايد	13	44,8	44,8	62,1
	موافق	10	34,5	34,5	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00031

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	17,2	17,2	17,2
	محايد	11	37,9	37,9	55,2
	موافق	12	41,4	41,4	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

VAR00032

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	17,2	17,2	17,2
	محايد	14	48,3	48,3	65,5
	موافق	9	31,0	31,0	96,6
	4,00	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

الملحق رقم 08

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR00006	29	2,6897	,54139
VAR00007	29	2,3103	,54139
VAR00008	29	2,6552	,61388
VAR00009	29	2,3793	,77523
VAR00010	29	2,6207	,56149
VAR00011	29	2,5862	,56803
VAR00012	29	2,1379	,63943
VAR00013	29	1,9310	,75266
VAR00014	29	2,2759	,64899
VAR00015	29	2,4138	,68229
VAR00016	29	2,6207	,62185
VAR00017	29	2,5862	,50123
VAR00018	29	2,6552	,55265
VAR00019	29	2,1379	,69303
VAR00020	29	2,2759	,59140
VAR00021	29	2,2414	,78627
VAR00022	29	2,2069	,61987
VAR00023	29	2,5172	,68768
VAR00024	29	2,9310	2,05167
VAR00025	29	2,3448	,66953
VAR00026	29	2,6207	,67685
VAR00027	29	2,3793	,77523
VAR00028	29	2,5517	,63168
VAR00029	29	2,3103	,71231
VAR00030	29	2,2414	,78627
VAR00031	29	2,3103	,80638
VAR00032	29	2,2069	,77364
N valide (liste)	29		

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء.....	IV
الشكر و التقدير.....	V
الملخص.....	VI
قائمة الحتويات.....	VIII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XI
المقدمة.....	أ
فرضيات الدراسة.....	ب
اهمية الدراسة.....	ب
أهداف الدراسة.....	ج
منهجية الدراسة.....	ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والأداء المالي.....	17
تمهيد الفصل.....	18
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتدقيق الداخلي والأداء المالي.....	19
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	19

الفرع الأول: التدقيق الداخلي مفهومه والتنظيم الإداري له..... 19
الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي 22
الفرع الثالث: أهمية التدقيق الداخلي 23
الفرع الرابع :عناصر التدقيق الداخلي..... 23
الفرع الخامس : معايير التدقيق الداخلي..... 25
المطلب الثاني : الإطار النظري للأداء المالي 26
الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي وتقييمه 26
الفرع الثاني : الخطوات الأساسية والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء..... 28
الفرع الثالث : أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي 29
الفرع الرابع :التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء البنكي 29
الفرع الخامس : العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي 30
المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية 31
المطلب الأول : الدراسات السابقة العربية 31
المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية 33
المطلب الثالث: مناقشة و تقييم الدراسات السابقة..... 34
خلاصة الفصل..... 35
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية..... 36
تمهيد الفصل..... 37
المبحث الأول : تقديم الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 38

المطلب الأول : تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة 38

الفرع الأول :نشأة وتعريف بنك التنمية المحلية 38

الفرع الثاني :مهام البنك وأهدافه..... 40

المطلب الثاني :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 43

الفرع الأول : مجتمع الدراسة والعينة..... 43

الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات..... 44

المبحث الثاني : تحليل نتائج الإستبيان ومناقشتها..... 46

خلاصة الفصل 55

خاتمة..... 57

قائمة المراجع..... 61

الملاحق..... 64

الفهرس..... 78